الأمم المتحدة S/PV.5095

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠٩٥**

الثلاثاء، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٦/٥٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بعلي	(الجزائر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيد ياناييث - بارنويفو
	ألمانيا	السيد فون إنغرن - ستيرنبرغ
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد تريس دا فنتورا
	بنن	السيد زنسو
	رومانيا	السيد دومترو
	شيلي	السيد أندريا
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيدة كوليت
	الفلبين	السيد لكنيلاو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مكورك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد فندريك

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-63817 (A)

0463817

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثلة جمهورية الكونغو الديمقراطية تطلب فيها دعوتها إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة تلك الممثلة إلى الاشتراك في المناقشة، من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت السيدة بوتو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وينعقد المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن استرعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2004/935، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ من ممثلة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والوثيقتين S/2004/933 و S/2004/951، اللتين تتضمنان رسالتين مؤرختين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، على التوالي، من ممثل رواندا.

في أعقاب المشاورات غير الرسمية التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق جدا إزاء التقارير المتعددة بشأن العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الرواندي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وإزاء التهديدات الصادرة في هذا الصدد عن حكومة رواندا. ويذَكِّر بتقيده باحترام سيادة جميع الدول، ويشدد على أن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد سلامة أراضي أي دولة يتعارض مع الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

”ويدين مجلس الأمن بشدة أي أعمال عسكرية من هذا القبيل ويذكِّر بأنها تتعارض مع قراراته، ولا سيما القرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤)، الذي حث فيه حكومات كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، ورواندا، وأوغندا على أن تكفل عدم استخدام أراضي بلدانها لانتهاك سيادة البلدان الأخرى.

”ويطالب مجلس الأمن بأن تسحب حكومة رواندا بدون تأخير أي قوات قد تكون لها في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويناشد جميع دول المنطقة أن تمتنع عن أي عمل أو تصريح يخالف القانون الدولي ويقوض الاستقرار الضعيف أصلا في المنطقة أو العملية الانتقالية التي يؤيدها المجتمع الدولي.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن هذه الحوادث والتهديدات المبلَّغ عنها تتعارض مع جميع اتفاقات السلام والإعلانات والبروتوكولات التي وقَّعتها دول

المنطقة منذ اندلاع أعمال القتال في عام ١٩٩٨ في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويشدد على أن هذه الأحداث والتهديدات، الناشئة في أعقاب المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، تتعارض مع الالتزامات التي قطعها رؤساء دول المنطقة على أنفسهم في الإعلان المعتمد في دار السلام في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، والمتمثلة في تسوية خلافات تلك الدول بطريقة سلمية، ومن ثم فهي غير مقبولة مطلقا.

”ويدعو مجلس الأمن حكومات المنطقة كافة إلى الالتزام بالآليات المتعددة الأطراف التي اتفقت على إنشائها، بما فيها آلية التحقق المشتركة واللجنة الثلاثية، واستخدام هذه الآليات بالكامل لتسوية خلافاتها بالوسائل السلمية. ويدعو كذلك حكومة رواندا وحكومات المنطقة قاطبة إلى تكريس مواردها لتعزيز السلام والاستقرار والديمقراطية والتنمية.

”ويحث مجلس الأمن كل الدول الأعضاء على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) الذي فرض حظرا على الأسلحة في محافظة إيتوري ومقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

”ويسلّم مجلس الأمن بأن استمرار التوتر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يقوض السلام والأمن في المنطقة، لا سيما وأن وجود عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة والإنتراهموي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يمثل مصدرا لعدم الاستقرار وتهديدا لفئات السكان المدنيين وعائقا في وجه علاقات حسن الجوار بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ويعتبر أن الوجود المسلح لعناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة والإنتراهموي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والأنشطة التي تقوم بها أمور غير مقبولة ويطالب بنزع سلاح هذه العناصر وحلها دون تأخير، بهدف إعادتها إلى الوطن أو إعادة توطينها.

”وفي هذا الصدد، يرحب مجلس الأمن بالخطوات المتخذة للمضي قدما بالخطة التي وضعتها السلطات الكونغولية بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي ترمي إلى التعجيل بنزع سلاح المجموعات المسلحة الأجنبية وتسريحها. ويدعو حكومتي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى دراسة سبل تيسير عودة أولئك المقاتلين إلى الوطن طواعية استنادا إلى الآليات القائمة. ويحث السلطات الكونغولية على أن تبذل كل ما في وسعها من أجل القيام على سبيل الاستعجال بنزع سلاح تلك المجموعات المسلحة بشكل فعال، خدمة للاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأمن رواندا وبوروندي وإحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

”ويحث مجلس الأمن في هذا الصدد كذلك السلطات الكونغولية على التعجيل بإدماج القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشجع دوائر المانحين على توفير المساعدة المالية والتقنية بشكل منسق لهذا العمل المهم.

”ويدين مجلس الأمن أي محاولة ترمي إلى تقويض وحدة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية.

”ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه النظر في إجراءات إضافية، بما في ذلك التدابير التي قد تتخذ ضد الأفراد الذين يعرضون عملية السلام والتحول في جمهورية الكونغو الديمقراطية للخطر بسبب أعمالهم أو تصريحاتهم“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2004/45.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.